

3- تحقيق الالتزامات المتعلقة بمنع الفساد الواردة في الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية

للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد (UNGASS):

أ- التدابير الوطنية المتخذة من أجل لتنفيذ الالتزامات الواردة في الفقرات: 1 - 22 من الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد:

1- تتخذ دولة الكويت العديد من الإجراءات وتعتمد مجموعة كبيرة من الآليات المرتبطة بتعزيز تدابير منع الفساد الوقائية، بالتعاون مع كافة الجهات الوطنية الحكومية منها وغير الحكومية.

2- أطلقت دولة الكويت استراتيجيتها لمكافحة الفساد في العام 2019 وتحرص على تنفيذها بشكل تام وكامل في إطار من التنسيق والتعاون الكاملين مع كافة الجهات الوطنية المعنية.

3- أنرت دولة الكويت إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، وهي الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

4- يوجد لدى دولة الكويت ديوان رقابي مالي ومحاسبي وهو ديوان المحاسبة حيث تم إنشائه عام 1964، هذا بالإضافة إلى إنشاء جهاز المراقبين الماليين في العام 2015.





نِزَاهَة Nazaha

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority

- 5- تلتزم دولة الكويت باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الرامية إلى تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في نطاق القطاع العام والحكومي، حيث توجد قواعد وإجراءات تشريعية وطنية خاصة بالكشف عن الذمة المالية وفحصها، هذا بالإضافة إلى تعميم مدونة وطنية لسلوك الموظفين العموميين وأخريات لموظفي وأعضاء السلطين التشريعية والقضائية.
- 6- جاري العمل على إصدار قانون خاص بمنع وحظر تضارب (تعارض) المصالح، حيث متوقع إصداره خلال الفترة القليلة القادمة.
- 7- دولة الكويت لديها نظام قضائي مستقل يتمتع بالنزاهة والشفافية، ويخضع أعضائه للتفتيش القضائي ولقواعد وإجراءات تقديم وفحص إقرارات الذمة المالية.
- 8- تُراقب السلطة التشريعية إجراءات إدارة الأموال العمومية عبر عدد من الوسائل من بينها ديوان المحاسبة التابع تنظيمياً إلى السلطة التشريعية.
- 9- لدى دولة الكويت منظومة تشريعية وإجرائية قوية في إطار الرقابة على عمليات الاشتراء الحكومي وتحقيق النزاهة والشفافية في إدارة الأموال العمومية، حيث يُراقب الجهاز المركزي للمناقصات العامة، عمليات الاشتراء الحكومي، بالإضافة إلى وزارة المالية وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين والهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- 10- تحرص دولة الكويت تعزيز تدابير مكافحة الفساد في كافة الأوقات والظروف الطبيعية منها والاستثنائية، كما تسعى دولة الكويت حالياً إلى إصدار حزمة من التعديلات التشريعية الرامية إلى مكافحة الفساد في القطاع الخاص وتحديد مسئولية الأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد.
- 11- تتسم العمليات الانتخابية في دولة الكويت بالنزاهة والشفافية والديموقراطية، وتحرص الدولة دوماً على تعزيز تدابير حماية النزاهة في العمليات الانتخابية وضمان تمتع المؤسسات الانتخابية بالحيطة والشفافية.



- 12- تعمل دولة الكويت جاهدة على توسعة نطاق مكافحة الفساد في إطار القطاع الخاص، حيث أنه جاري إصدار تعديل تشريعي يستوعب مكافحة الفساد في القطاع الخاص وخاصة تجريم الرشوة في هذا القطاع وتحديد مسؤولية الأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد وغيرها من التعديلات التشريعية المتصلة بهذا الشأن، كما تحرص الدولة عبر استراتيجيات مكافحة الفساد على تعزيز دور القطاع الخاص في منع ومكافحة الفساد وتعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- 13- دولة الكويت لديها نظام تشريعي وإجرائي قوي لقاء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك إجراءات التحقق من هوية العملاء والzebائن والملاك المنفنعين وتتبع الأموال وإحكام الرقابة بهذا الشأن على المصارف والبنوك والمؤسسات المالية.
- 14- دولة الكويت إذ تقوم عبر الهيئة العامة لمكافحة الفساد وبالتعاون والتنسيق التامين مع الجهات الوطنية المعنية الأخرى، بجهود كبيرة في إطار التوعية وتعزيز الوعي العام بوجود الفساد وأسبابه وخطورته وآثاره السلبية وأدوات منع ومكافحته.
- 15- تحرص تماماً دولة الكويت وخاصة من خلال الهيئة العامة لمكافحة الفساد على تعزيز وترسيخ روابط التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني سيما في نطاق منع الفساد واتخاذ التدابير الوقائية المرتبطة به.
- 16- أطلقت دولة الكويت تشريع خاص يتناول بالتنظيم حرية الوصول إلى المعلومات وحقوق الحصول عليها، كما أن دولة الكويت إذ لديها العديد من الآليات التي يمكن من خلالها التماس وإتاحة المعلومات والبيانات وتلقيها ونشرها وتعميمها وفقاً للأحكام والنظم القانونية الوطنية القائمة.

ب- الإجراءات اللازمة لضمان أو تحسين تنفيذ الالتزامات الواردة في الفقرات: 1 - 22 من الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد، فضلا عن أي تحديات يتم مواجهتها أو احتياجات للمساعدة التقنية:

تؤكد دولة الكويت - ممثلة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد - على ضرورة التزام جميع الدول بما ورد في الإعلان السياسي الصادر في ختام الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد، لا سيما ما يتعلق من ذلك بالتدابير الوقائية الرامية لمنع الفساد ومكافحته ومكافحة جرائمه والجرائم المتصلة به كجرائم غسل الأموال، مع إبراز أهمية إنشاء هيئات وطنية مستقلة لمنع ومكافحة الفساد وتدشين استراتيجيات وطنية شاملة وفعالة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

يرجى من وزاراتكم الموقرة، التفضل بموافقة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، بمرثيات الهيئة المسطرة أعلاه في إطار تفعيل قرارات مؤتمر الدول الأطراف: 9/2، 9/3، 9/6، 9/8، وبنود الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية الثانية والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

م ج م

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد


عبدالعزیز عبداللطیف الإبراهيم

ج/ب/73